

Distr.: General
23 June 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 17 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد كريم أسعد أحمد خان، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2379 (2017)، فيما يتعلق بالجلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين“ التي عُقدت يوم الإثنين، 15 حزيران/يونيه 2020.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*التوقيع*) نيكولا **دو ريفيير**
رئيس مجلس الأمن





المرفق الأول

إحاطة قدمها المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كريم أسعد أحمد خان

يشرفني أن أتمكن من مخاطبة المجلس اليوم لتقديم التقرير الرابع (انظر S/2020/386) عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

أحيينا في الأسبوع الماضي، في 10 حزيران/يونيه، الذكرى السنوية السادسة لاحتلال داعش لمدينة الموصل – مرور ست سنوات على إساءة استخدامهم لراية تعلن وحدانية الله لنشر التعصب والانقسام والكراهية في تلك المدينة العتيقة وفي المساحات الشاسعة من الأراضي التي وقعت تحت سيطرتهم البغيضة.

وتشرفت في آذار/مارس من هذا العام بأن أشهد مثالا على كيفية انبعاث روح الموصل الحقيقية – روح العراق الحقيقية – من جديد وسط إرث الأنقاض التي خلفها داعش. فقد اصطُحبت، أثناء زيارتي لجامعة الموصل لحضور مناسبة مجتمعية صغيرة، إلى قاعة تجمع فيها 300 من أفراد المجتمع المحلي عندما علموا بوجودنا. وأشرت، في كلمتي أمام الحضور بعد أن شكرتهم على حضورهم، إلى أن أحد محققينا، وهو يعمل ضمن وحدة تحقيقنا المكرسة للموصل، موجود في ركن الغرفة.

وشاهدت الواحد تلو الآخر من الحاضرين يقفون ويسيرون نحو محققنا، حيث أخرج الكثيرون منهم وثائق وصورا من حقائبهم لدى اقترابهم منه. وتنامت الحشود، حيث تقدم الواحد تلو الآخر لتقديم ما لديهم من تفاصيل ووثائق وصور تتعلق بأفراد مفقودين من أسرهم، على أمل الإسهام في عمل فريقنا من أجل محاسبة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الجرائم التي ارتُكبت ضد أزواجهم وزوجاتهم وبنيهم.

وغادرنا الجامعة في ذلك اليوم بتفاصيل عن 200 شخص على استعداد لتقديم الأدلة وسرد رواياتهم، والذين انتظر العديد منهم لساعات، بعد حلول الظلام، لإعطاء أسمائهم وسرد قصص معاناتهم. وقال لي رئيس الجامعة شيئا، لدى مغادرتنا، يؤكد ثقل المسؤولية الملقاة على عاتق فريقنا، وعلى عاتقنا بشكل جماعي، إذ نسعى إلى تنفيذ الولاية التي كلفنا بها المجلس. فقد قال: "هذا هو الأمل".

وينعكس التوق الواضح للعدالة الذي ظهر في جامعة الموصل في ذلك اليوم من شهر آذار/مارس في تعاملنا يوميا مع الضحايا والعائلات المتضررة في جميع أنحاء العراق. وأدى الوعد باتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات من خلال القرار 2379 (2017)، في شراكة مع حكومة العراق، إلى بعث الأمل وتوقعات مشروعة في أوساط جميع المجتمعات المحلية بأن تنظيم داعش قد يخضع للمساءلة على ذلك من خلال تقديم أدلة تفي بالمعايير الدولية في محاكمات تصمد أمام اختبار الزمن.

وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، استفاد الفريق من هذا الشعور بوحدة الهدف ومن هذه الطاقة في التصدي للتحديات الخطيرة التي تميز الفترة الحالية، بما في ذلك بطبيعة الحال، أكثر التحديات إلحاحا التي يواجهها المجتمع الدولي بأسره، ألا وهو، مرض فيروس كورونا. وكفلنا، من خلال العمل الإبداعي والتركيز، عدم فقدان الزخم الذي تولد في سياق التحقيقات التي نجريها.

ويسرني أن أبلغ المجلس بأن هذه الفترة شهدت تقدما كبيرا في تحديد وجمع مصادر جديدة لمواد الأدلة والتي يمكن أن تؤذن، إذا ما استفدنا منها بصورة كاملة، بحدوث نقلة نوعية في مقاضاة أعضاء تنظيم الدولة على الجرائم التي ارتكبوها في العراق.

واستمر تقدمنا على أساس ركيزتين رئيسيتين: الخبرة التي تفي بالمعايير الدولية والبنية التحتية التكنولوجية التي أرساها فريقنا في العراق، فضلا عن تعاوننا الوثيق مع السلطات الوطنية والمحلية في جميع أنحاء البلد. ويظل الابتكار والشراكة حجر الزاوية في نهجنا، كما يتجلى في أوجه التقدم الكبير الذي تحقق في أنشطتنا لجمع الأدلة.

فقد تمكن الفريق، من خلال التعاون الوثيق مع القضاء العراقي، من الحصول على أكثر من مليوني سجل ببيانات مكالمات هاتفية من شركات الهاتف الخلوي العراقية فيما يتصل بتحقيقاتنا في الجرائم التي ارتُكبت ضد الطائفة الأيزيدية في سنجار. وحصلنا أيضا على بيانات كهذه فيما يتعلق بالتحقيقات في جرائم القتل الجماعي التي اقترفها تنظيم داعش ضد طلاب عزل في أكاديمية جوية في تكريت. واستُخدمت هذه المعلومات بالفعل لتحديد أماكن تواجد الأشخاص المعنيين في وقت ارتكاب الجرائم الكبيرة قيد التحقيق. وسيتيح لنا ذلك، إلى جانب الأدلة الأخرى التي جُمعت، تتبع تحركات المزيد من المشتبه فيهم وتكوين صورة لا تقبل الجدل للأحداث في مسارح الجرائم الرئيسية.

وكفلنا كذلك، بدعم إضافي من القضاء العراقي، موافقة شركات الهاتف الخلوي العراقية على الاحتفاظ بسجلات بيانات المكالمات الهاتفية لعام 2014 ذات الصلة بتحقيقاتنا، لنحافظ بذلك على مصدر محتمل حاسم للأدلة على جرائم تنظيم الدولة.

وتمكنا، من خلال التعاون مع وزارة الدفاع، من الحصول على مجموعة واسعة من الأدلة الرقمية المستخرجة من الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وغيرها من الأجهزة التي تم الاستيلاء عليها من تنظيم الدولة. وكشف عمل خبراء البحث الجنائي بشأن هذه البيانات عن معلومات عن طرق العمل الداخلي لتنظيم الدولة في الموصل، بما في ذلك بنيته التحتية الإدارية الداخلية ونظم الرواتب ومقاطع فيديو تبين بالتفصيل أنشطته خلال الفترة الزمنية التي تغطيها تحقيقاتنا.

وفي سياق عملنا المتعلق بالبحث الجنائي، أتاح لنا استخدام المسح الضوئي بالليزر ثلاثي الأبعاد والنمذجة ثلاثية الأبعاد في مواقع الجرائم الرئيسية في العراق، بما في ذلك مواقع المقابر الجماعية في سنجار والموصل، بناء أطر للواقع الافتراضي من شأنها أن تُمكن الناجين والشهود، سواء في بغداد أو برطلة أو برلين، من التفاعل من جديد مع ذكرياتهم عن الأحداث وتقديم أدلة جديدة مفصلة للفريق. وقد طور الفريق كذلك تطبيقا للإبلاغ عبر الهواتف المحمولة من أجل زيادة تمكين المجتمعات المحلية المتضررة. وسيسمح هذا التطبيق للمتضررين من جرائم تنظيم الدولة بتقديم أدلة ومعلومات أخرى إلى الفريق بصورة آمنة، وبالتالي يعزز قدرة الضحايا على تقديم دعم مباشر لجهود تحقيق المساءلة.

وتتجلى روح الابتكار التكنولوجي هذه في نظام إدارة الأدلة الذي نفذه الفريق مؤخرا. وهذا النظام، الذي قام بترميزه داخليا خبراء فريق التحقيق، يستجيب للمطالب المحددة لأنشطتنا الميدانية، مما يسمح للمحققين بتسجيل الصور وتحديد المواقع الجغرافية بشكل آمن وإتاحة التوقيع الرقمي باستخدام أجهزتهم النقالة. وعلاوة على أدوات الاكتشاف الإلكتروني المستكملة لدينا، أصبح الآن بمقدور الفريق ربط وهيكلة

عناصر الإثبات بسرعة بشأن جميع أولويات التحقيق، مما يسهل العمل التحليلي ويسمح بالردود الفورية على الاستفسارات الواردة من السلطات الوطنية.

واستنادا إلى هذه التطورات، انتقل الفريق بعدد من خطوط التحقيق لديه إلى مرحلة توحيد الأدلة والتحليل القانوني.

وقد أدى التقدم المحرز في تحقيقاتنا في الجرائم المرتكبة ضد الطائفة الإيزيدية في سنجار إلى تحديد ما مجموعه 344 من مرتكبي الجرائم المزعومين من داعش في 16 من مسارح الجرائم الرئيسية. وقد دعمت الأدلة التي جُمعت من حفريات المقابر الجماعية والشهادات التي جمعت من الناجين والشهود والمحتجزين وقاعدة متزايدة من الأدلة الرقمية والوثائقية وضع ملفات قضايا متعمقة فيما يتعلق بالمشتبه بهم الذين نوليهم الأولوية.

وقد استفادت تحقيقاتنا في عمليات القتل الجماعي التي تعرض لها طلاب عسكريون وأفراد عسكريون غير مسلحين تابعين لأكاديمية تكريت الجوية، التي نحتفل اليوم بالذكرى السنوية السادسة لاقترافها، من الدعم الواسع النطاق من اللجنة القضائية الوطنية التي أنشئت للتحقيق في هذه الجرائم. وفي هذه المرحلة، يمكنني أن أؤكد للمجلس أن الفريق قد حدد ما لا يقل عن سبع فئات من الجرائم التي تقع ضمن ولايته والتي يمكن أن يحاكم المشتبه في انتمائهم إلى داعش بشأنها.

وفي سياق تحقيقاتنا في الجرائم المرتكبة في الموصل، بدأت في آذار/مارس من هذا العام أعمال حفر مقابر جماعية جديدة بالتعاون مع السلطات العراقية وسلطات حكومة إقليم كردستان، وسوف تشكل هذه الحفريات ركيزة أساسية للتحقيقات في الأشهر المقبلة.

وبالإضافة إلى هذه الأنشطة لإعداد ملفات القضايا، فإن الفريق يولي الأولوية لوضع ملفات شاملة تحدد التوصيف القانوني للجرائم التي ارتكبتها داعش ضد المجتمعات المحلية في العراق. واعتزم تقديم تقييم شامل للمجلس في هذا الصدد في إحاطتي المقبلة.

واقترانا بالتقدم المحرز في خطوط التحقيق القائمة، يسرني أن أبلغ المجلس بأن الفريق قد تمكن من توسيع نطاق استراتيجيته للتحقيق بغية التصدي للجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش ضد جميع الطوائف في العراق، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الطوائف المسيحية والكاكائية والشبك والسنة والتركمان. وبتوسيع نطاق عملنا على هذا النحو، مدعومين بإنشاء وحدتين جديدتين للتحقيق الميداني، فإننا سنفي بالتزامنا بضمان عدم وجود تسلسل هرمي للضحايا في تحقيقاتنا.

ومنذ تعييني قبل سنتين تقريبا، أكدت مرارا وتكرارا على أن حكومة العراق ينبغي الاشادة بها لما أبدته من بعد نظر وروح التعاون والالتزام بالعدالة عندما طلبت إلى المجلس إنشاء فريقنا. ولا أزال أشعر بالتشجيع الشديد من خلال دعمها الثابت، كما يتجلى في التعاون المكثف بين السلطات الوطنية والمحققين وخبراء الطب الشرعي وفريق الأمن في العراق لدينا. وبعد تزكية تعين رئيس الوزراء مصطفى الخادمي وحكومته، فإنني على ثقة من أن روح التعاون ستستمر في دفع عجلة تقدمنا الجماعي، بل والتعجيل به. وفي معرض محادثتي مع وزير الخارجية فؤاد حسين في وقت سابق اليوم، سررت لأن مناقشاتنا جسدت وحدة الرؤية بشأن كيفية إحقاق العدالة من خلال تقديمنا المساعدة إلى حكومة العراق.

وكانت الشراكة بين لجنة التنسيق الوطنية التي عينتها حكومة العراق أساسية أيضا في تحقيق معلم هـام منـذ إحـاطتي الأخيرة، وهو تعيين الفريق الأولي لخبراء القـانون الجنـائي الوطني لـدى فريقنـا، وفقـا لاختصـاصـاتنا. وهذا منعطف يعزز قدرتنا بشـكل كبير على ضـمان اسـتجابة عملنا لخصـوصـيات الإطار الجنائي العراقي المحلي، ويجسد احتياجات الطوائف في جميع أنحاء العراق.

وقد كان التعاون مع لجنة التنسيق الوطنية أيضاً محورياً في تنفيذ مشروع كبير لرقمنة الأدلة أطلقه فريق التحقيق في آذار/مارس الماضي، وسندعم من خلاله السلطات الوطنية وسلطات حكومة إقليم كردستان في رقمنة مئات الآلاف من ملفات القضايا والوثائق ومواد الإثبات الرقمية المرتبطة بجرائم داعش.

كما سـأظل ممتنا للدعم القوي الذي تقدمه حكومة إقليم كردسـتان. وقد سـررت بالتحدث إلى رئيس إقليم كردسـتان هذا الصـباح، عندما أكد التزامه الشـخصـي بضـمان اسـتمرار الدعم الكامل من جانب جميع السلطات الإقليمية لعمل الفريق.

وبطبيعة الحال، فإن الوعد الذي قطعناه للناجين من خلال القرار 2379 (2017) لن نفي به من خلال جمع الأدلة والحفاظ عليها فحسب. ورغم أن ذلك مسعى مهم، ينبغي ألا نقتصر على إنشاء أرشيف و سـجل تاريخي لجرائم داعش التي تعرض لها سـكان العراق. ولن نفي بالتزامنا تجاه طوائف العراق إلا عندما يتم إحقاق العدالة أمام المحكمة، وعندما يتمكن الناجون من فظائع داعش من رؤية المعتدين عليهم يحاسبون وفقا لسيادة القانون واستنادا إلى أدلة لا جدال فيها يتم جمعها وفقا للمعايير الدولية.

وانطلاقا من هذا الالتزام المشـترك، أواصـل العمل مع حكومة العراق من أجل تعزيز القنوات التي يمكن من خلالها اسـتخدام الأدلة التي يجمعها فريقنا كأسـاس لتحقيق العدالة. وتحقيقا لهذه الغاية، سـررت بعرض ورقة استراتيجية على حكومة العراق في نيسان/أبريل من هذا العام تحدد مسارا لإجراء محاكمات في العراق لأعضاء داعش بتهمة ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية، بطريقة تتسق مع اختصاصات الفريق.

وقد شـجعتني كثيرا اجتماعاتي الأخيرة مع رئيس العراق، السـيد برهم صـالح وكبير القضـاة فائق زيدان وكبار أعضـاء حكومة العراق، والتي تم فيها التأكيد على اسـتمرار الدعم من أجل إصـدار تشـريع، اقترحه الرئيس، وهو معروض حاليا على مجلس النواب، سـيسـمح بمحاكمة المسـؤولين في العراق عن هذه الجرائم.

وكما ورد في تقريري، واصلنا أيضـا العمل بنشاط مع السلطات الوطنية على الصـعيد العالمي من أجل تعزيز التحقيقات والمحاكمات الجارية في دول أعضاء أخرى.

واسـتمرت أيضـا روح الشـراكة المذكورة في تقريري لتشـمل تعاوننا مع جميع مكونات المجتمع العراقي. وأعطيت أولوية خاصة للعمل بروح الهدف المشترك مع الزعماء الدينيين والجهات الفاعلة سعيا إلى تحقيق المسـاءلة. وشددت خلال اجتماعاتي مع زعماء الأديان والمذاهب الكاثوليكية والمسيحية الأرثوذكسية والشـيعية والسـنية والأيزيدية في الأشـهر الأخيرة، على التزامي بالعمل جنبا إلى جنب مع مجتمعاتهم المحلية لكفالة التحقيق على النحو الواجب في الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشـام بحقهم وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

ولذلك فقد كان من دواعي سروري أن أرحب في آذار/مارس من هذا العام، مع وكيل الأمين العام أداما ديينغ، باعتماد البيان التاريخي المشترك بين الأديان بشأن ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والناجين منه. ومن خلال هذه الخطوة التاريخية اجتمع قادة جميع الأديان الرئيسية في العراق لينبذوا بصورة جماعية أعمال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام باعتبارها منافية لمبادئ جميع الأديان، ولكي يؤكدوا التزامهم المشترك بضمان مساءلة المسؤولين عنها أمام المحاكم الوطنية.

ومما شجعني على وجه الخصوص أن الزعماء الدينيين العراقيين أصدروا من خلال هذا البيان نداء مشتركا للعمل على كفالة عدم معاناة الناجين من العنف الجنسي والجنساني، فضلا عن الأطفال المتضررين من جرائم تنظيم داعش من الوصم نتيجة لما حدث لهم. وأكدوا أيضا تأييدهم الإجماعي لعمل الفريق وفقا للولاية المناطة به من قبل المجلس. وأتطلع إلى الاستفادة من الزخم الذي سيسفر عنه البيان في الأشهر المقبلة لأجل تعزيز العدالة للناجين من جميع الطوائف في العراق.

تعبيرا عن التزامنا بإشراك جميع الطوائف وأصحاب المصلحة في عملنا، فإن من دواعي سروري أن أستضيف مناقشات مائدة مستديرة في وقت سابق من هذا الشهر مع المنظمات غير الحكومية العراقية والدولية على السواء، بمشاركة أكثر من 50 منظمة. وقد أسعدني شخصيا الطابع الإيجابي لهذه المناقشات ونتائجها، وأكدت التزامي بأن تكون هذه الاجتماعات بمثابة نقطة انطلاق لحوار موسع ومستمر مع المنظمات غير الحكومية ومجموعات الناجين في شكل منتدى للحوار الدوري.

وأود أن أختتم بياني اليوم بذكر تفاؤل وتوقعات الطلاب والأسر والمعلمين وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي الذين انتظروا في وقت متأخر من مساء آذار/مارس من هذا العام للتحدث مع فريقنا في جامعة الموصل. وكانت هذه هي كلمات العميد في ذلك المساء: ”هذا هو الأمل“. وأود أن أطلب من الجميع أن نفكر في التشجيع والإحساس العميق بالمسؤولية الكامنين في تلك الكلمات.

لقد أُحرز تقدم حقيقي في الأشهر العشرين التي انقضت منذ وصولنا إلى العراق. ومهدت الإنجازات غير المسبوقة التي تحققت مؤخرا في تحديد مصادر الأدلة الجديدة واستغلالها الطريق إلى الوفاء بوعدنا لهذه المجتمعات. وأعرب عن امتناني أيضا للدعم الذي يقدمه جميع أعضاء المجلس وعموم الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الفريق، سواء كان ذلك ماليا أو عن طريق توفير الموظفين الخبراء. وسيظل ذلك أساسيا لدعم عملنا.

ولكن يجب ألا نسمح بتحول انتباهنا. ومن الضروري أن نواصل اتخاذ الإجراءات الملحة نفسها التي يطالب بها الناجون في الموصل وبغداد وسنجار وسهول نينوى وأماكن أخرى في جميع أنحاء العراق. وفي الوقت الذي يسعى فيه الفريق الآن إلى استئناف تحقيقاته الميدانية، بالتعاون مع السلطات العراقية، فإن هذا الأمل البطولي والتوقعات المشروعة لجميع الناجين هما اللذان يشكلان دافعا لمضيّنا قدما.